الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع القانون الاساسي المتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الاشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر اراضي البلدين .

(2016/53)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 11 / 07 / 2016

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* نص الاتفاق

تاريخ انتهاء الأشغال: 13/ 04 / 2017

رئيس اللجنة: عماد الخميري

نائب الرئيس: خميس قسيلة

مقرر اللجنة : أيمن العلوي

المقررة المساعدة: إيمان بن محمد

المقررة المساعدة: سناء الصالحي

نـظر اللجنـــة
لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروع: 2016/07/11

جلسة اللجنة عدد 1: 2017/03/31 .

قرار اللجنـة: طلب الإستماع إلى السيد وزير الشؤون الخارجية

جلسة اللجنة عدد2: 2017/04/4

قرار اللجنـة: مواصلة النظر

جلسة اللجنة عدد 3: 2017/04/07

قرار اللجنـة: الموافقة على مشروع القانون

تاريخ إنـهاء الأشغال:

13 أفريل 2017

رئيس اللجنـة: عماد الخميري

مقرر اللجنـة : أيمن العلوي

أولا تقديم المشروع :

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية بالرياض بتاريخ 22 ديسمبر 2015 إتفاقا لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية بين وعبر أراضي البلدين.

ويهدف هذا الاتفاق الى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وتعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم نقل الاشخاص والبضائع على الطرقات بينهما ، وينص خاصة على السماح بتشغيل خدمات منتظمة وغير منتظمة لنقل الاشخاص بالحافلات وبسيارات الاجرة بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر، السماح بتشغيل خدمات النقل السياحي بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر، واعفاء العربات المسجلة بأراضي احد الطرفين المتعاقدين من جميع الرسوم والضرائب المتعلق بالاستيراد عند دخولها او عبورها لأراضيهما، وكذلك اعفاء الوقود في الخزان القياسي والزيوت لوسيلة النقل وكذلك قطع الغيار الاحتياطية والأمتعة الخاصة بالسائق ومساعده من الرسوم الديوانية .

كما يهدف إلى النظر في تنمية العلاقات بين البلدين في مجال النقل البري والصعوبات التي يمكن التعرض لها عند تنفيذ هذا الاتفاق والمقترحات الخاصة بتعديله من خلال اللجنة مشتركة التونسية السعودية للتعاون الثنائي .

ثانيا أعمال اللجنة:

نظرت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 31 مارس 2017 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الإتفاق ولمزيد التعمق فيه قررت الإستماع حوله إلى السيد وزير الشؤون الخارجية.

ويوم الأربعاء 4 أفريل 2017 إستمعت اللجنة إلى السيد وزير الشؤون الخارجية الذي اكد على متانة العلاقة مع المملكة العربية السعودية وتميزها وهذا الاتفاق جاء بعد زيارة رئيس الجمهورية إلى الرياض سنة 2015 وهو يندرج في اطار علاقة الجمهورية التونسية مع دول الخليج ويهدف خاصة الى السماح لوسائل النقل المسجلة بأراضي احد الطرفين بدخول اراضي الطرف المتعاقد والتنقل فيها.

وأضاف السيد الوزير ان هذا الاتفاق هو كلاسيكي وتقليدي جدا وتونس أمضته مع مختلف الاطراف البعيدة والقريبة منا بالأساس لكن مع السعودية عنده بعد آخر لأنه مرتبط أيضا بالحج وتنقل التونسي إلى الأراضي المقدسة.

وأكد على ضرورة تطوير التجارة مع دول الخليج والاهتمام اكثر بالنقل الجوي حتى ترجع الناقلة الوطنية مكانتها في أغلب تلك الدول.

وفي جلسة يوم الجمعة 7 أفريل 2017 دار حوار بين أعضاء اللجنة حول مشروع هذا القانون وقد أكد السيد رئيس اللجنة اهمية هذا الاتفاق باعتباره سيمنح للدولتين نفس الامتيازات لنقل الاشخاص والبضائع مذكرا في هذا السياق برأي السيد وزير الخارجية الذي اعتبره ضروريا.

وقد ثمن اعضاء اللجنة هذا الاتفاق باعتباره يهدف الى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين بالإضافة الى تعزيز وتسهيل وتنظيم نقل الاشخاص والبضائع على الطرقات بينهما .

كما اكد احد الاعضاء ان مضمون الاتفاقية هو مطلب قديم ومن شأنه تسهيل عملية القيام بمناسك الحج ، وفيه مصالح اقتصادية واجتماعية .

كما ثمن عضو اخر هذا الاتفاق واعتبره هام من حيث إمكانية الدفع إلى التشجيع على الاستثمار خاصة، باعتباره يساهم في تنظيم نقل الاشخاص والبضائع.

ثالثا قرار اللجنة:

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية الموافقة باغلبية اعضائها الحاضرين على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الاشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر اراضي البلدين . وتوصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيسة اللجنة	مقرّر اللجنة
عماد الخميري	أيمن العلوي

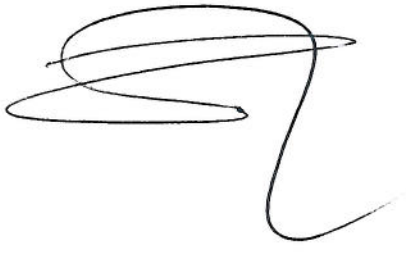

53/2016

53/2016
مجلس نواب الشعب
الصادرات
2016 جويلية 11
رمز الإدارة ...../ع.س.ت.د

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بمدينة الرياض في 22 ديسمبر 2015.